

Distr.
GENERAL

S/1999/807*
26 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة
في لبنان

(عن الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٢٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وهو يغطي ما حدث من تطورات منذ التقرير السابق المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/61).

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات

٢ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتزايد القتال بين قوات الدفاع الاسرائيلية والقوات اللبنانية المحلية المعاونة لها، التي تشكلت قوات الأمر الواقع، من ناحية، والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي، من ناحية أخرى، وبلغت العمليات القتالية ذروتها في ٢٤ حزيران/يونيه بالغارات الجوية الاسرائيلية ضد أهداف مدنية في لبنان ونيران الصواريخ التي أطلقتها عناصر مسلحة على شمال اسرائيل.

٣ - وحدث تطور هام هو انسحاب قوات الدفاع الاسرائيلية من جزين في شهر أيار/مايو في الأيام الأولى من شهر حزيران/يونيه وعودة المنطقة إلى سيطرة السلطات اللبنانية تماماً، ومن ثم أدى ذلك إلى تقليل مساحة المنطقة الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٥. بيد أن الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل تصاعدت حدتها. فقد أصبحت العناصر المسلحة أكثر جرأة وأبدت ميلاً متزايداً نحو القيام بعمليات في المناطق المجاورة للقري ومواقع اليونيفيل. وظهرت بوادر على ضعف سيطرة قوات الدفاع الاسرائيلية التي قامت في بعض الحالات، تخلصاً من الإحباط الظاهر لديها، بإطلاق النار على القري واستهداف مواقع اليونيفيل. وبحلول الأسبوع الرابع من حزيران/يونيه، حذرت اليونيفيل علانية من أن الحالة توشك أن تخرج بسرعة عن نطاق السيطرة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

٤ - وقد بدأ الأسبوع بجرح اثنين من المدنيين في قبريخا على يد قوات الدفاع الاسرائيلية في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي اليوم نفسه، أصيب مدني في غارة جوية اسرائيلية قرب ياطر. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قصف حزب الله مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية على الحدود وسقطت إحدى قذائف المدفعية على الأراضي الاسرائيلية. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، قتل مدني وجرح آخرا قرب مركبه على إثر قنبلة فجرتها عناصر مسلحة على جانب إحدى الطرق. وفي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، أصيب ثلاثة مدنيين في قبريخا بنيران قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع التي وجهت ضد العناصر المسلحة التي كانت قد أطلقت النار من المنطقة المجاورة للقريّة على موقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. ورد حزب الله على ذلك في ٢٤ حزيران/يونيه بإطلاق الصواريخ على شمال اسرائيل؛ حيث عولج سبعة مدنيين اسرائيليين من إصابات طفيفة أو من حالة الذعر. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، هاجمت القوات الجوية الاسرائيلية أهدافا في بعلبك، ومحطتين للطاقة الكهربائية قرب صيدا وبيروت، ومحطة لترحيل المكالمات الهاتفية قرب بيروت، وخمسة جسور على طول الطريق الساحلي بين صيدا وبيروت. وقد قتل عشرة مدنيين لبنانيين وجرح ٥٠ آخرون على إثر هذه الغارات الجوية. وفي عملية انتقامية، أطلق حزب الله الصواريخ على شمال اسرائيل، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين في كريات شمونة. وقد أصدرت بيانا طلبت فيه إلى الطرفين المعنيين عدم استهداف المدنيين والتعاون مع اليونيفيل، التي كانت على اتصال بهما في محاولة لاحتواء الصراع. وقد هدأت الحالة في اليوم التالي، وانخفض منذئذ مستوى العمليات نسبيا.

٥ - وسبق هذه الأحداث عمليات تبادل للنيران، سواء داخل منطقة عمليات اليونيفيل أو خارجها. ففي ٣ أيار/مايو، قتل جندي اسرائيلي على إثر قنبلة وضعت على جانب إحدى الطرق قرب البياضة (شمال الناقورة). وفي اليوم التالي، شنت القوات الاسرائيلية غارات جوية ضد أهداف في بعلبك، مما أسفر عن إصابة خمسة مدنيين. وفي ٦ أيار/مايو، ردت عناصر مسلحة بقصف المواقع الاسرائيلية الواقعة على الحدود؛ وسقطت إحدى القذائف شمالي اسرائيل، مما أسفر عن إصابة أحد المدنيين. وفي ١٢ أيار/مايو، قتل مدني وجرح أربعة آخرون في الحولة على إثر قذائف هاون أطلقتها عناصر مسلحة. وفي اليوم ذاته، قُتل فردان مسلحان في مجدل سلم على إثر صواريخ أطلقتها الطائرات الاسرائيلية. وفي ١٣ أيار/مايو، فجرّت عناصر مسلحة قنبلة على جانب إحدى الطرق في منطقة جزين، مما أسفر عن مصرع أحد أعضاء قوات الأمر الواقع وثلاثة مدنيين كانوا يستقلون سيارته. وفي ١٧ أيار/مايو، قُتل مدنيان في زوطر نتيجة قصف قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي اليوم التالي، أطلقت عناصر مسلحة عددا من الصواريخ على شمال اسرائيل، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين.

٦ - وفي خلال فترة الستة أشهر الماضية، سجلت اليونيفيل ٣٥٩ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع (٢٢ عملية في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، و ٧٥ عملية في شباط/فبراير، و ٦٥ عملية في آذار/مارس، و ٥٠ عملية في نيسان/أبريل، و ٦٤ عملية في أيار/مايو، و ٧٣ عملية في حزيران/يونيه، و ١٠ عمليات في النصف الأول من تموز/يوليه). ويمثل هذا العدد من العمليات تقريبا العدد المرتفع الذي بلغته في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت هناك أيضا أنباء

عن وقوع زهاء ٢٠٠ عملية شمالي نهر الليطاني. ونفذ الأغلبية العظمى من العمليات المقاومة الإسلامية، الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية. وأعلنت حركة أمل الشيعية مسؤوليتها عن زهاء ٢٠ عملية؛ ونُسب عدد ضئيل إلى جماعات لبنانية أخرى. وقد استخدمت العناصر المسلحة الأسلحة الصغيرة، ومدافع الهاون، والقنابل الصاروخية، والقذائف المضادة للدبابات، والبنادق العديمة الارتداد، والصواريخ، والمدفعية، والأجهزة المتفجرة. وأطلقت نحو ٧٠٠ ٢ من قذائف الهاون، والمدفعية، والصواريخ، والقذائف المضادة للدبابات، في مقابل نحو ٣٠٠٠ قذيفة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٧ - وقامت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع، ردا على الهجمات أو في العمليات التي استهلتها، باستخدام المدفعية ومدافع الهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة. وقد سجلت اليونيفيل ما يزيد عن ١٥٠٠٠ قذيفة أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع باستخدام المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والقاذفات. وواصلت قوات الدفاع الاسرائيلية ممارستها المتمثلة في القيام بعمليات وقائية باستخدام القصف المدفعي والغارات الجوية. وقامت البحرية الاسرائيلية، كما حدث في السابق، بدوريات بالمياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب وواصلت فرض قيود على حركة الصيادين المحليين.

٨ - وواصلت اليونيفيل، في المنطقة التي تنتشر بها، ما تبذله من جهود للحد من الصراع ولحماية السكان من آثار القتال. وبذلت القوة ما وسعها من جهود للحد من الأعمال القتالية، وذلك من خلال شبكة نقاط التفتيش ومواقع الملاحظة التابعة لها، وتنفيذ برنامج نشط من أعمال الدورية، وإجراء الاتصالات المستمرة بالأطراف. وتم أيضا نشر قوات اليونيفيل، حسب الاقتضاء، لتوفير تدابير الحماية للقوى والمزارعين العاملين في الحقول (تم ما مجموعه ١١٣ دورية وعملية حراسة للمحاصيل). إلا أن عددا من المدنيين تعرضوا لأول مرة ثانية للقتل أو الإصابة. فقد جرح ستة مدنيين في مجل سلم في ٦ شباط/فبراير على إثر نيران أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٣ آذار/مارس، جرح مدنيان في حادثة على إثر نيران أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٥ أيار/مايو، أصيب مدنيان في حادثة على إثر نيران أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ٢٧ و ٣١ أيار/مايو، أصيب مدني في كل من اليومين قرب تبنين وطولين على التتابع على إثر نيران أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وقد وقعت هذه الإصابات بين المدنيين بالإضافة إلى ما سلف ذكره في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه.

٩ - وواصلت اسرائيل، في المنطقة التي تسيطر عليها، الاحتفاظ بإدارة مدنية ودائرة للأمن. واستمر تحسين الهياكل الأساسية في هذه المنطقة (شبكة الطرق، والكهرباء، وإمدادات المياه، والمباني العمومية) بأموال مقدمة من حكومة لبنان. بيد أن المنطقة ما تزال تعتمد اقتصاديا على اسرائيل، حيث يذهب إليها يوميا ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ من السكان للعمل.

١٠ - كما واصلت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع إجراء عمليات التفتيش في عدة قرى بالمنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل وقامت، من وقت لآخر، بتقييد حركة السكان، خاصة بعد عمليات الفرار من قوات الأمر الواقع. واعتقل عدد من الأشخاص وسجنوا في منطقة الخيام، بينما طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل.

١١ - وواجهت القوة أحيانا، عند أداء مهامها، ردود فعل عدائية من الجانبين؛ حيث وقعت ست حوادث تعرض فيها أفراد الأمم المتحدة للتهديد، في بعض الأحيان باستخدام السلاح، والمضايقة (خمس حوادث من قبل عناصر مسلحة وحادثة واحدة من قبل أفراد قوات الأمر الواقع). ففي ١٥ أيار/ مايو، على سبيل المثال، قام أفراد حزب الله، في قطاع الوحدة الفانية، بسد الطريق أمام مركبات الأمم المتحدة وأطلقوا النار قريبا منها. وقم تم الاحتجاج بشدة على هذه الحوادث لدى السلطات المختصة.

١٢ - وكانت اليونيفيل ذاتها هدفا في عدة حوادث. ففي ٣١ أيار/ مايو، قتل جندي أيرلندي وجرح اثنان آخران على إثر قذائف هاون أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع بموقع تابع للأمم المتحدة قرب براشيت. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع قذائف الهاون على موقع تابع للأمم المتحدة قرب حادثه، ولحسن الحظ لم تقع سوى خسائر مادية. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع قذيفة دبابت على معسكر تابع للأمم المتحدة في تبينين؛ وأصاب القذيفة ملجأ كان يحمي الجنود الذين سعوا للاحتباء فيه. وحدثت أيضا عدة حوادث مضايقة نتيجة نيران أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وقد احتجت الأمم المتحدة بشدة على هذه الحوادث لدى السلطات الاسرائيلية، وحشتها على تشديد الرقابة على الأفراد بالمنطقة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، دُمرت حاملة أفراد مدرعة تابعة للأمم المتحدة قرب بيون السيد بلغم، بثته عناصر مجهولة في طريق استخدامه عادة دوريات اليونيفيل.

١٣ - وقد حصلت القوة، في تموز/يوليه ١٩٩٦، على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلتك تأكيدات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة. وللأسف، خرق أفراد كلا الجانبين هذه الالتزامات أثناء فترات التوتر المشار إليها أعلاه. وعدد حوادث إطلاق النار على مواقع الأمم المتحدة وأفرادها أو بالقرب منهم تضاعف تقريبا عما كان عليه خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير، فبلغ مجموعه ١٨٠ حادثة (١١١ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، و ٥٦ من جانب عناصر مسلحة و ٣١ من جانب عناصر مجهولة الهوية). واحتجت الأمم المتحدة بقوة على هذه الحوادث لدى السلطات المعنية.

١٤ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل رعاية طبية، ودوريات للحصاد، ومشاريع للمياه، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين. وقدمت هذه المساعدة من موارد أتاحتها البلدان المساهمة بقوات. ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة للقوة الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٥ ٠٠٠ مريض من المدنيين شهريا وعالج برنامج ميداني لطب

الأسنان زهاء ٢٠٠ حالة في الشهر. كما ساعدت القوة حكومة لبنان في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصاً في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

١٥ - وكما حدث في الماضي، واصلت القوة التخلص من الذخيرة غير المنفجرة في منطقة عملياتها. وأجري ما مجموعه ١١٧ تفجيراً.

١٦ - وقام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٥ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان. ووفرت القوة المرافق اللازمة لهذه الاجتماعات، فضلاً عن وسائل النقل لأعضاء الفريق.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

١٧ - في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كانت القوة تضم ٤٩٥ ٤ جندياً من أيرلندا (٦٠٨)، وإيطاليا (٤٦)، وبولندا (٦٣٦)، وغانا (٦٥٠)، وفرنسا (٢٤٦)، وفنلندا (٤٩٤)، وفيجي (٥٩٥)، ونيبال (٦٠١)، والهند (٦١٩). وكان يساعد القوة في مهامها ٥١ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت القوة تستخدم ٤٦٠ موظفاً مدنياً، منهم ١١٦ معينون دولياً و ٣٤٤ معينون محلياً. ولا يزال اللواء جيوجي كينوسي كونريته قائداً للقوة. وتوضح الخريطة المرفقة انتشار القوة.

١٨ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة خمسة من أفراد القوة. فعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه، قُتل جندي أيرلندي بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في ٣١ أيار/مايو. وقُتل جندي أيرلندي آخر في حادث انطلاق عيار خطأً من بندقية خدمة. وتوفي جندي من فيجي وجندي هندي وجندي من غانا وفاة طبيعية. ومنذ إنشاء القوة، قضى ٢٢٧ من أفرادها نحبهم: ٧٧ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل، و ٩٣ في حوادث و ٥٧ لأسباب أخرى. وبلغ مجموع الأفراد الذين أصيبوا بجروح ٣٣٨ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل.

١٩ - وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وقدمت هذه السلطات مساعدة قيّمة تتعلق بتناوب الجنود والأنشطة السوقية في بيروت. ومن وقت لآخر، ساعد الجيش اللبناني في تهدئة المواجهات مع العناصر المسلحة. كما قام بتوفير أماكن لإيواء بعض أفراد وحدات القوة أثناء قضاء إجازتهم في لبنان. وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام.

٢٠ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات المستحقة على حكومة لبنان لمالكي الأراضي والأماكن التي تستخدمها القوة. ولم تدفع لجميع المالكين المبالغ المستحقة لهم، ولا يزال الخلاف مستمرا بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية.

رابعاً - المسائل المالية

٢١ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٧/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أن تعتمد مبلغاً إجماليه ١٤٨,٩ مليون دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أي ما يساوي معدلاً شهرياً إجماليه ١٢,٤ مليون دولار لاستمرار القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. لذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، فإن تكلفة استمرار القوة في تلك الفترة ستقتصر على المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة.

٢٢ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة منذ إنشائها حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩ تبلغ ١٠٨,٢ ملايين دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٥٤٩,٧ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

٢٣ - خلال الأشهر الستة الماضية، ظلت الحالة في المنطقة متقلبة وتبعث على القلق الشديد. وارتفع مستوى الأعمال العدائية واستهدف المدنيون مرة أخرى، مما أفضى إلى حدوث إصابات. وإني أناشد جميع الأطراف المعنية أن تحترم مركز المدنيين بوصفهم غير مقاتلين.

٢٤ - وبذلت القوة ما في وسعها للحد من العنف وحماية السكان المدنيين. بيد أن قدرتها على ذلك تتوقف على الطرفين. وللأسف، فإن الالتزامات التي عقدها الطرفان في هذا الصدد لم تكن غالباً موضع احترام من جانب أفرادهما في منطقة العمليات. ويجب أن يدان بشدة استهداف القوة ذاتها وقتل أحد أفرادها وإصابة آخرين بجروح. ويجب احترام المركز الدولي لأفراد الأمم المتحدة وأمنهم، مثلما شدد مجلس الأمن على ذلك تكراراً.

٢٥ - وهناك، بواحد إيجابية، بالرغم من التصعيد الأخير للأعمال العدائية. ففي حزيران/يونيه، استعادت الحكومة اللبنانية من جديد سيطرتها الكاملة على جزين، وهناك أمل جديد في أن يحدث نفس الشيء قريباً بالنسبة لجزء لبنان الذي لا يزال خاضعاً لسيطرة إسرائيل. وسأواصل متابعة التطورات عن كثب وأبلغ مجلس الأمن بأي تغيير يطرأ على الحالة.

٢٦ - وقام الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالة موجهة إليّ بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (S/1999/720)، بإبلاغي طلب حكومته أن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. وبالرغم من استمرار منع القوة من تنفيذ الولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن إسهامها في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة يظلان مهمين. لذلك، أوصي بأن يستجيب المجلس لطلب حكومة لبنان فيمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢٧ - وإني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاماً عليّ توجيه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. ففي الوقت الحاضر، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة ١٠٨,٢ ملايين دولار. وهذا يمثل الأموال المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتصفي جميع المتأخرات المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة، ولا سيما حكومات البلدان النامية، لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف العصيبة.

٢٨ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء جيوجي كينوسي كونه وبجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرته للأسلوب الذي يؤدون به مهامهم الشاقة التي غالباً ما تكتنفها المخاطر. فقد كان المستوى الراقى لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.
